

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:  
مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا  
سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ  
رواه مسلم

البناء العلمي

## البناء العلمي

### المرحلة الثالثة

#### الفصل الدراسي الثاني

عمدة الفقه ( ٨ )

د. عبدالحكيم العجلان

### الدرس الثامن



بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابتہ أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

□ {نشرُ في هذه الحلقة -بإذن الله- من قول الإمام الموفق ابن قدامة -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَمَنْ اطَّلَعَ فِي دَارِ إِنْسَانٍ، أَوْ بَيْتِهِ مِنْ خَصَائِصِ الْبَابِ أَوْ نَحْوِهِ، فَحَدَفَهُ بِحَصَاةٍ، فَقَفَأَ عَيْنَهُ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ)}. {

- كَتَبْنَا فِي الدرس الماضي أتينَا على جملةٍ من المسائل المتعلقة بالمحاربين، ثم انتقلنا في فصلٍ مختصٍ ذكره الفقهاء -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى- فيما يتعلق بدفع الصَّائِلِ، وهي من المسائل الملحة كثيرًا فيما يتعلق بالوقائع الحالية، إلى أن انتهى المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- إلى هذه المسألة المهمة، فقال: (وَمَنْ اطَّلَعَ فِي دَارِ إِنْسَانٍ، أَوْ بَيْتِهِ مِنْ خَصَائِصِ الْبَابِ أَوْ نَحْوِهِ، فَحَدَفَهُ بِحَصَاةٍ، فَقَفَأَ عَيْنَهُ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ).
- هنا يُلَحَظُ أن هذه المسألة لم تأتِ على نسقٍ مسائل دفع الصائِل من الدفع بالأسهل فالأسهل، مُقتضى مَنْ اطلع على بيتِ أناس أن يُقال له: "اذهب لا تنظر" فإن لم يذهب يُضْرَب، لكن الشَّارِع جعل لمثل هذه الحال عقوبةً مختصةً، فما الذي خصها بذلك؟

❖ **أولاً:** نحن نسلم بما جاء من كتاب ربنا ومن سنة نبينا -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وقد جاء في مثل هذه المسألة حديثاً من أصح الأحاديث عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَطَّلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ، فَخَذَفْتُهُ بِحَصَاةٍ، فَفَقَّأَتْ عَيْنَهُ مَا كَانَ عَلَيْكَ مِنْ جُنَاحٍ»<sup>١</sup>، ولم تكن عليه مطالبة وكان ذلك هدرًا.

❖ **ثانيًا:** لما كان الناس في بيوتاتهم لا يخلو من موضع يُطَّلَع عليهم منه، إمَّا فتحة في بابٍ، وإما انخفاض في جدار كالسُّور ونحوه، أو انفتاح لنافذة أو غير ذلك، والناس لا يستطيعون أن يتحفظوا في بيوتاتهم عن مَنْ هم في خارج البيت، فمن تقصَّد ذلك فإن هذا مما يتأذى به الناس وهو كثير؛ فاحتيج إلى عقوبة خاصة تمنع مثل هذا الاستعداد وتتعلق بها دفع هذه الشرور، فجعل النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنَّ مَنْ نَظَرَ فكَأَنَّمَا عَرَّضَ عَيْنَهُ لِلتَّلَفِ وَالْهَلَاكِ، فكأنه هو الذي تسبب على نفسه، وهو الذي أذهب حرمتها، ولذلك قال المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: ( فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ )، وهذا هو أصل الحديث، وهذا هو مشهور المذهب عند الحنابلة، كما هو قول جمهور أهل العلم، وإن خالف في ذلك مَنْ خالف من فقهاء الحنفية -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى.

• وجاء في بعض الأحاديث: «لَا تَغْتَابُوا الْمُسْلِمِينَ، وَلَا تَتَّبِعُوا عَوْرَاتِهِمْ، فَإِنَّهُ مَنِ اتَّبَعَ عَوْرَاتِهِمْ يَتَّبِعِ اللَّهُ عَوْرَتَهُ، وَمَنْ يَتَّبِعِ اللَّهُ عَوْرَتَهُ يَفْضَحْهُ فِي بَيْتِهِ»<sup>٢</sup>، أو كما جاء في الأثر عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

❑ {قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَإِنْ عَضَّ إِنْسَانٌ يَدَهُ فَانْتَزِعْ فَسَقَطَتْ ثَنَائِيَاهُ، فَلَا ضَمَانَ فِيهَا)}.

• هذه مسألة أقرب ما تكون إلى مسألة المدافعة، وما ينتج عنها من تلف؛ فهو هدرٌ لا ضمان فيه، وأصل ذلك يعود لهذه المسألة التي حصلت في زمن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أن شخصًا عضَّ يدَ آخر، فلمَّا عضَّ يده جذب يده بقوة، فما كان إلا أن سقطت ثنأياه ذاك، فجاء إلى النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لما فات من ثنأياه وما حصل عليه من بلاء؛ فجعل النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ذلك هدرًا، فهي دليل على أَنَّ كُلَّ مَنْ تُسَلِّطَ عليه فدفع ذلك فلا شيء عليه.

◆ **مسألة المدافعة ذكرناها في أول الباب، وهي مَنْ عرض لنفسه أو ماله أو عرضه فإنه يدفع ذلك؛ وهنا مسألة مُهمَّة ننبه عليها: هل هذه المسائل على حدٍّ سواء؟**

• الفقهاء -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى- يقولون: من طَلَبَتْ نفسه فيجب عليه أن يدفع؛ لأن حفظ نفسه واجب، فلا يسلم نفسه فيقتلوه؛ بل يدفع بما يندفع به شرهم، فإن قتلوه وهو يدفع ذلك فهو شهيد، وهذا أمر واجب؛ لأنه لا يجوز للإنسان أن يهلك نفسه، وكذلك لا يجوز له أن يُمَكِّن من أراد إهلاك نفسه منها.

• وكذلك العَرَض؛ لو أن شخصًا تُسَلِّطَ على عرضه فلا يجوز له أن يُخَلِّيَ بينه وبين مُريد الشر، فيجب عليه أن يدفع، ولا يجوز له أن يسهل له أو أن يُقَرِّه، أو أن يُخَلِّيَ بينه وبين ذلك، حتى ولو لم يكن مريدًا في نفسه

<sup>١</sup> أخرجه البخاري (٦٩٠٢)، ومسلم (٢١٥٨) واللفظ له.

<sup>٢</sup> أخرجه أبو داود (٤٨٨٠)، وأحمد (١٩٧٧٦)، وحسنه الألباني.

ويقول: لا أستطيع دفعه؛ نقول: لا يجوز للإنسان أن يترك ذلك، ويجب عليه أن يدفع، فإما أن يندفع، وإما أن يُقتل دون ذلك ويكون شهيداً.

- وفي حالٍ واحدةٍ يجوز للإنسان أن لا يدفع عن نفسه، وهي مسألة الفتن إذا اشْرَبَتْ وإذا عَظُمَتْ؛ فإنَّ للإنسان ألا يدفع عن نفسه، وأن يستسلم حتى يُقتل، كما جرى لعثمان -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَأَرْضَاه- فإنه لما عَظُمَتْ الفتنة لم يكن له ليدافعهم ولا ليقاتلهم ولا ليتشقى فيهم، ولا ليتمكّن ممن هجموا عليه حتى قتلوه، فتلطّخت أيديهم بهذا الدم الشريف، ولحق بهم الإثم العظيم، وقتلوا خليفة خليفة رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ذا النورين، في المنزل التي بلغه الله -جَلَّ وَعَلَا- إياها، وهي أعظم المنازل، في كونه ممن شهِدَ له بالجنة، وتسَنَّم الخلافة، فهو ثالث الخلفاء، وهو من أعظم الصحابة فضلاً وأرفعهم قدرًا.
- وجاء في الحديث أن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أمر إذا خاف الإنسان من السيف أن يغطّي وجهه، لئلا يهره شعاع السيف، إمعاناً وتأكيداً من النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في أن الفتن يُقَطَّع دابرها، وأنه لو قامت الفتنة لم يزل الناس يتبارزون، فتورث الفتنة شخصاً بعد آخر، وثالث ورابع حتى تعظم وتأكل الأخضر واليابس، ولا يكاد ينجو منها أحد من المسلمين.
- ولمّا كان الأمر بهذه المثابة فإنه إذا وقعت الفتنة فأريد شخصٌ بالملكيدة والقتل فإنه يُخَلِّي بينهم وبين ذلك، وكما قال النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «فَكُنْ عَبْدَ اللَّهِ الْمُقْتُولَ وَلَا تَكُنْ عَبْدَ اللَّهِ الْقَاتِلَ»<sup>٣</sup>.
- أما المال: فيجوز له أن يدفع، ويجوز له أن يخلي بينهم وبينه، لأن المال له عوض، ولأن حفظ نفسه أعظم.

#### ◆ ما هو الأولي؟

- المشهور من المذهب عند الحنابلة أن الأفضل له أن يخلي بينه وبين المال، وأن يستبقي نفسه ويمنع الشر عليها، ويطلب السلامة فيها، وما يفوت عليه من مال يُمكن أن يُستدرك من السلطان بالقبض عليهم ومطالبتهم بالعوض، ويُمكن أن يكون ذلك له عند الله -جَلَّ وَعَلَا-.
- وفي بعض الأحوال -كما في دفع الصائل- أن شخصاً يُمكن أن يدفع الصائل فيقطع منه أو يُصيبه أو يقتله، ثم إذا جيء عند القاضي لم ثبت شيئاً من ذلك.
- فإذا قال: هو صالٍ عليّ. فيُقال له: أثبت ذلك.
- فإذا أثبتته فالحمد لله، وإذا انضمت القرائن فصدّق القاضي فقبلها فأَمْضَى ذلك فالحمد لله، وإذا لم يُوجد ما يُمكن أن يُعتمد عليه في أن هذا صائل وهذا مصولٌ عليه، وان هذا محقٌّ وذاك مبطلٌ فحصل على هذا الشخص أمرٌ بالقتل ونحو فقتل فالحمد لله، فهذا ابتلاء من الله -جَلَّ وَعَلَا- وهو عند الله محق.
- ففي كل الأحوال نقول: إذا لم يثبت ذلك فإنه لا يضيع عند الله شيء، والله -جَلَّ وَعَلَا- يكون قد ادّخر لذلك من الأجر والثواب وعِظَم المصاب ما يوازيه من الأجر عند الله -سبحانه وتعالى-.

□ قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (بَابُ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ).

<sup>٣</sup> صححه الألباني في إرواء الغليل (٢٤٥١).

- وتسميتهم بـ "أهل البغي، أو البُغاة" انطلاقاً من الآية: ﴿فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]؛ ولأن البغي من الظلم والطلب والعدوان، فهؤلاء البغاة طلبوا الخروج، وقصدوا الممانعة والمشاكلة؛ فسُمُّوا بُغَاةً بذلك.
  - ولم تزل الفتن في ذلك ضاربةً أطناها، ولم تزل الشرور في ذلك كثيرةً جدًّا، فُيُزَيْنُ لأناس حتى يظنوا حقًّا ما ليس بحقٍّ، وأنَّ أمرًا صحيحًا ما ليس بصحيح؛ فيجتمعوا على هذا الأمر فيكبروا في الباطل فيقعوا في حباله، فيلحق بهم الشيطان من الفتنة والشر والبلاء العظيم ما الله به عليم.
- {قال المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَهُمْ: الْخَارِجُونَ عَلَى الْإِمَامِ).}**
- مِنْ سُنَّةِ اللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا- أَنْ جَعَلَ لِلنَّاسِ إِمَامًا يَسُوسُهُمْ، وقائدًا يحكمهم، وسلطانًا يُجري أمر الله -جَلَّ وَعَلَا- وأمر رسوله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَيُمِضِي الْأَحْكَامَ، ويقوم في الناس بالخير، ويظهر العدل، ويحث على الخير، ويمنع الشر.
  - والإمام من أهم ما يجب أن تقوم به الولاية، فإن الجماعة هي جماعة الدين وجماعة الأبدان، وجماعة الأبدان لا تكون إلى بإمام، قال تعالى: ﴿وَاَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ولا يتأتَّى ذلك إلا بإمام.
  - فلا يصلح الناس بدون أمير لهم، ولا يُمكن أن تستقيم للناس حال، ولذلك أمر النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بأن يكون أميرٌ، وأن يُجعل لهذا الأمير ولايته، وأن تُحَفَظَ في ذلك هيمنته، وما له من النفوذ والأمر والنهي، وبهذا أمر الله -جَلَّ وَعَلَا- في كتابه، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، فأمر بطاعته، ومنع من الخروج عليه، قال -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «إِنَّهُ سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعٌ، فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَانَتْ أَمْرًا مَن كَانَ»، فأمر بقتل الآخر لئلا يُنازع السلطان في سلطانه، ولئلا يتفرق الناس في اجتماعهم على إمامهم واجتماع شؤونهم، وطيب معيشتهم؛ بل وأمر النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بالصبر على الإمام حتى مع نقصٍ في الدنيا، أو اعتداءٍ وظلم على الأموال، كما في حديث عبادة بن الصامت المشهور، قال: "بايعنا رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله"، وجاء في الحديث «وَأِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأُخِذَ مَالُكَ»، وهذه الجملة من هذا الحديث الصحيح عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لم تزل غصَّةً في حلوق أهل الظلم والهوى، وأهل الضلال والجهل، وأهل الشر والعدوان؛ الذين لم يزالوا يريدوا أن يخرجوا على السلطان لأدنى ما يختلفون عليه، أو لأقل ما يكون من الاختصاص أو الافتيات أو المحاباة، أو غير ذلك من حظوظ الدنيا التي تكون حاصلة في حقيقة الأمر.

<sup>٤</sup> صحيح مسلم (١٨٥٢).

<sup>٥</sup> صحيح مسلم (١٨٤٧).

- وأمر النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بالصبر على الإمام حتى ولو كان منه نقص في الديانة وإخلال بالأوامر، فإن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لما سأل أبا ذر «كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَتْ عَلَيْكَ أَمْرَاءُ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا؟»، وأيش أعظم من الصلاة!
- قال: قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي؟ قال: «صَلِّ الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا، فَإِنْ أَدْرَكْتَهَا مَعَهُمْ، فَصَلِّ، فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ»<sup>٦</sup>. وفي الحديث: «خِيَارُ أَيْمَتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ، وَشِرَارُ أَيْمَتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَبُغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ». قالوا: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَلَا تُنَابِذُهُمْ بِالسَّيْفِ؟ قال: «لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ، لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ»<sup>٧</sup>، وقال -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «يُصَلُّونَ لَكُمْ، فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ، وَإِنْ أَخْطَأُوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ»<sup>٨</sup> فيؤدي المرء الحق الذي عليه، ويسأل الله الذي له.
- وأمر النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بلزوم الجماعة في هذه الأحوال كلها، فلما ذكر الفتن قال في حديث حذيفة: «تَلْزِمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ». قال حذيفة: قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ؟ قال: «فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرْقَ كُلَّهَا، وَلَوْ أَنْ تَعْضَ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ، حَتَّى يُدْرِكَكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ»<sup>٩</sup>.
- فكل ذلك دالٌّ على منع الخروج والتفرق والتصدُّع، ومنع كل ما يكون منه شر في تفرق الناس وعدم الانقياد للإمام.
- وجاء في حديث العرياض بن سارية وهو من الأهمية بمكان؛ لما قالوا للنبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: يا رسول الله، كأنها موعظة مودِّع، فأوصنا. قال -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، وَإِنْ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ، كَانَ رَأْسَهُ زَبِيَّةً»<sup>١٠</sup>، وهذا الحديث ليس فيه إزراءٌ بالعبد الحبشي، ولكن لما كانت قريش ومَن ماثلها من العرب يأنفون من أحكامهم، وربما لا ينقادون لهم؛ أراد أن يُبينَ لهم أبعادَ ما يكون في أذهانهم ممَّن يُمكن أن يكون واليًا عليهم، فمع كونهم لا يرتضونه، وكونهم في طبيعة نفوسهم لا يستقيمون له ولا ينقادون؛ فأمر مع ذلك بالانقياد والطاعة بحكم الله -جَلَّ وَعَلَا- وحكم نبيه -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.
- كل هذا يدل على هذا الأصل الأصيل، ويُحتَم علينا الاستقامة عليه والأمر له، ولم يحصل في الإسلام رزيةٌ أعظم من الخروج على الإمام، وهي أوَّلُ الفتن وأعظمها، وهي شرُّها، وهي باهيا، ولم يزل الناس إلى يومنا هذا يسطلون بنار الخروج، ويجدون أثره وبلاءه في تغيُّرات الرِّمَان وتقلبات الأيام.
- يقول علماء أهل السنة والجماعة: "الإمام له ذنوبٌ كالجبال، ولهم حسنات كالليل؛ فإذا جاء الليل غطى الجبال".

<sup>٦</sup> صحيح مسلم (٦٤٨)

<sup>٧</sup> صحيح مسلم (١٨٥٥).

<sup>٨</sup> صحيح البخاري (٦٩٤).

<sup>٩</sup> صحيح البخاري (٧٠٨٤)، صحيح مسلم (١٨٤٧).

<sup>١٠</sup> صحيح البخاري (٧١٤٢).

- وأُيِّ شيءٍ جنى الناس من قتل عثمان لأنهم نقموا ما نقموا منه، سواء كان ذلك صحيحًا أو غير صحيح، أو فيه تأويل أو يسع فيه الكلام والاجتهاد؛ إلا البلاء والشر والفتنة العظيمة التي بقيت إلى آخر الزمان!
- والحجاج بلغ في البلاء ما بلغ، وكان منه استطالة، وكان منه شرور؛ فلما خرج من أهل الفضل، فما الذي جنوه!
- يقولون: الذي قُتل في فتنة ابن الأشعث أكثر من الذين قتلهم الحجاج في سنوات! فلا فائدة في الخروج، ولا فائدة إلا في الاستقامة على أمر الله ولزوم الإمام.

□ قال المؤلف: (وَهُمْ: الْخَارِجُونَ عَلَى الْإِمَامِ يُرِيدُونَ إِزَالَتَهُ عَنْ مَنْصِبِهِ، فَعَلَى الْمُسْلِمِينَ مَعُونَةُ إِمَامِهِمْ فِي دَفْعِهِمْ بِأَسْهَلِ مَا يَنْدَفِعُونَ بِهِ).

- الخارجون على الإمام ينقسمون إلى قسمين:
- ✓ **القسم الأول:** خارجون بتأويل سائغ، وهؤلاء يُسميهم الفقهاء -رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى- البُغَاة، وهو المشهور من مذهب الحنابلة، وقول جمهور من الفقهاء -رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى-، وهم الذين خرجوا بتأويل سائغ، يعني: نقموا عليه ما يُمكن أن يكون قاذحًا في ولايته، فيجتمعون ويكونون جمعًا كثيرًا، وبعض الفقهاء يشترط أن يكون لهم إمام مُطاع، وبعضهم لا يشترط ذلك؛ فإذا خرجوا فهم مخطئون ومفارقون للجماعة، لكن هؤلاء لا يُقاتلون حتى يستنفذ معهم طريق الإصلاح؛ لأن الله -جَلَّ وَعَلَا- قال: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩].
- ويقول أهل العلم: إن عليًا -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- لما وقعت موقعة الجمل، أوَّل شيء فعله أنه دعاهم وراسلهم وكتبهم، حتى قالوا: يا لثارات عثمان!
- وفي قصة عمار المشهورة لما أرسله إليهم وخطب فيهم الخطبة المشهورة وقال: إنكم تعلمون أن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال «تَقْتُلُهُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ»<sup>١١</sup>؛ فتأولوا وقالوا: قتلوه الذين أخرجوه!
- فاستمر الأمر لأمرٍ أرادَه الله تعالى، فموقعة الجمل وموقعة صفين وقع فيهما شيء من البغي، والأحداث فيها متقاربة، والبلاء فيها عظيم، وهي وقعت بين خير خلق الله -جَلَّ وَعَلَا- من أصحاب النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ومن أتباعه.
- وهذا فيه حكمة بالغة، وهي أن الإنسان لا يظن أنه بعيدًا عن الخطأ، وأنه يفوت عليه الوقوع في الجهالة؛ فلذلك لا يزال المرء طالبًا لمرضات ربه، سائلًا الله -جَلَّ وَعَلَا- التوفيق لما فيه صلاح دينه، ولذلك قال عمار -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- مقالة عظيمة، وهي: "إن الله ابتلاكُم بزوجة نبيكم التي هي زوجته في الآخرة"، يعني: مع إبقاء فضلها وإظهار منزلتها؛ لينظر أتبع قوله أو تتبع زوجها.

<sup>١١</sup> صحيح البخاري (٤٤٧).



- فكانت فتنة، حصل فيها ما حصل، وعظّم فيها البلاء، لكن المحكُّ في ذلك أنَّ البغاة إذا قاموا يُدعون، لعلمهم أن يرجعوا.

✓ **القسم الثاني:** لا يكون لهم تأويل سائغ:

- فإن كانوا قليل فهم قطاع طريق، مثلهم مثل غيره تجري فيهم أحكام المحاربين.
- لو كانوا ممن يكفرون الناس بالذنوب، فهم الخوارج.
- **والخوارج في أصح قولي أهل العلم غير البغاة**، وهم الذين جاءنا وصفهم في السنن، أن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ذكر «يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ، كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>١٢</sup>.
- ويفترق الخوارج عن أهل البغي في أنهم لا تأويل لهم، وإنَّما هو أحد أمرين:
  - ★ إما مُعتقدون لعقائد أهل الأهواء، كالتكفير بالكبيرة ونحوها.
  - ★ أو أنهم مُستبيحون للدماء، كما هم خوارج أهل العصر، ليسوا مكفرة بالذنوب على طريقة الخوارج الأولين، لكنهم مستبيحون لدماء المسلمين، مكفرون لهم بأي ذنب على حسب أهوائهم.
- يقول بعض أهل العلم: خوارج هذا العصر أسوأ من خوارج العصر الأول من جهة أن أولئك أقل أحوالهم أنهم وصفوا بشيءٍ من العبادة والتَّقَى، وهؤلاء لا عبادة ولا تَقَى، وخروج واستباحةٌ للدماء -نسأل الله السلام والعافية.
- وذكر النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- هؤلاء الذين سيخرجون على أَمَّتِهِ يقتلون برها وفاجرها.
- إذن: حال الخوارج تختلف عن حال البغاة، وهذا في قول مالك، ومشهور مذهب أحمد، وجماعة من أهل العلم.

#### ◆ هل البغاة كفرة أو لا؟

- بعض أهل الحديث كفّروهم، لأن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يقول: «يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ، كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ».
- وقال: عليٌّ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- وبعض الصحابة: "من الكفر فروا"، فلا يُحكّم بكفرهم، ولكنهم أهل بغي وضلال عظيم وشر مستطير كما جاء في أوصافهم المشينة التي جاءت في الأحاديث النبوية، أنهم من أعظم ما يفتك في الأمة، ويُدخل عليها البلاء، ويُظهر فيها الشر، ويعظم بهم الفتنة، ولم يزل الناس في هذا اليوم أعظم ما يكونوا من البلاء ببلائهم وشرهم وخروجهم، وتعدّيهم على حرمة المسلمين، واستباحتهم للدماء، ونهكهم للحرّمات، وخفرهم للعهد، وتسلبهم على المستأمنين، وقتلهم للذميين، إلى غير ذلك ممّا لا حدَّ له في المفاسد التي ارتكبوها والشرور التي تلبّسوا بها، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

<sup>١٢</sup> أخرجه البخاري (٦٩٣٠) واللفظ له، ومسلم (١٠٦٦).

- إذن؛ هؤلاء هم الخوارج، وهم أشد ما يكونوا بلاءً، وأعظم ما يكونوا شرًّا، بينهم وبين البغاة فرقٌ شاسعٌ وبونٌ كبيرٌ، فلا يقربونهم بحال، فهؤلاء أهل هوى، وأولئك لهم تأويلٌ سائغ، وهؤلاء أقل أحوالهم الفسق، والبغاة فيفسقهم مَنْ يفسقهم من أهل العلم ويختلفون في بعض ما يتعلق بهم.
- ولما جاء عامر بن سعد بن أبي وقاص إلى أبيه وقال: فلَمَّا رآه سعدٌ قال: أعوذ بالله من شرِّ هذا الراكب، فنزل فقال لأبيه: أنزلت في إبلك وغنمك وتركك الناس يتنازعون الملك بينهم؟ فضرب سعدٌ في صدره فقال: اسكت، سمعت رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلَّم - يقول: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ التَّقِيَّ الْغَنِيَّ الْخَفِيَّ»<sup>١٣</sup>. فيطلب الإنسان سلامة نفسه ويخاف.
- وفي فتنة ابن الشعث، فما نجا إلا أربعة: الحسن البصري، ابن سيرين، مطرف بن عبد الله الشخير، وابن المسيب؛ أربعة فقط نجوا، وهذا لعظم الفتنة!
- وجاء عن بعض السلف أنه قال: "لأن أخذ بالثقة في القعود أحب إلي من أن ألتبس فضل الجهاد بالتغريب"<sup>١٤</sup>، يعني أن أعتبر مثبِّطاً أحب إلي من أن أُغرِّر فأدخل جهاداً ليس بجهادٍ، فيجب على الإنسان أن يكون بعيداً عن الفتنة.

وصلى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.



<sup>١٣</sup> صحيح مسلم (٢٩٦٥).

<sup>١٤</sup> سير أعلام النبلاء ص (٧٦٥) ذكر عن مطرف بن عبد الله.